الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
16 August 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة بيرد ..... (أستراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: *السيد ترزي*

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)*

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى (تابع)

بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-09156 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)* (A/73/809 و A/73/891)

١ - **الأمين العام:** عرض تقريره عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809)، فقال إن التقرير يتضمن تدابير ترمي إلى حل الأزمة المالية التي تواجه المنظمة. وثمة أسباب كثيرة للأزمة، تراكمت على مر السنين، ويتطلب كل منها استجابة مختلفة.

٢ - إن الأزمة حقيقة مؤسفة لا يمكن للمنظمة أن تواصل الالتفاف حولها. فهي تقوّض الوفاء بالولايات وجهود الإصلاح وتحول دون قيام المنظمة برد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المحدد، وهو ما يعوق بدوره قدرة تلك البلدان على تقديم الدعم المنقذ للأرواح إلى عمليات حفظ السلام.

٣ - وليست مناقشة الحالة المالية للمنظمة حديثا سهلا. وليس القصد هو تحديد مسؤولية أحد بعينه عنها، بل هو حل الأزمة. وهو يشجع الدول الأعضاء على أن تنحي جانبا خلافاتها السياسية واعتراضاتها الطويلة الأمد على مقترحات معينة، وأن تنضم إليه لوضع المنظمة على أساس مالي سليم. فقد وصلت الأمم المتحدة الآن إلى نقطة تحوّل، مما يعني أن الإجراءات التالية سينعكس أثرها لسنوات قادمة.

٤ - وهو يحث جميع الدول الأعضاء على معاودة الالتزام بالوفاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة في الوقت المحدد وبالكامل. ويعرب عن شكره للدول الأعضاء التي تدفع مساهماتها ولتلك التي تواصل بذل كل جهد ممكن للقيام بذلك رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها. ويحث الدول الأعضاء أيضا على المساعدة على إيجاد حل للمشاكل الهيكلية التي تتسبب في وجود نفقات مسبقة كبيرة وتحد بذلك من الموارد النقدية المتاحة، وتوجِد مستوى مصطنعا للميزانية، وتضاعف مشاكل السيولة التي تواجهها المنظمة.

٥ - وقد تعامل المجتمع الدولي مع مسائل معقدة كثيرة في السنوات الأخيرة. وأظهرت الدول الأعضاء إمكانية إيجاد أرضية مشتركة والتصرف على نحو يحقق مصالح المنظمة. وهو مقتنع بإمكانية القيام بنفس الشيء في المنعطف الحرج الراهن.

٦ - وقد وعد، في الملاحظات التي أبداها أمام الجمعية العامة عند أداء القَسَم، بالعمل يدا بيد مع الدول الأعضاء لجعل الإصلاح أولوية. وهو يشكر الدول الأعضاء لدعمها جهوده في مجال الإصلاح، ولكنه يشير إلى أن نجاح تلك الجهود لا يتوقف على الأمانة العامة فحسب بل أيضا على تقديم مساهمات مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من الدول الأعضاء.

٧ - وقد أعرب، في مناسبات عديدة في العامين السابقين، عن القلق بشأن تدهور السلامة المالية للمنظمة. ومن الأسباب الرئيسية لذلك التدهور زيادة المتأخرات في مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، ولكن أوجه الضعف الهيكلي وأوجه الجمود المتأصلة في منهجيات ميزانية المنظمة تؤدي إلى تفاقم حالات النقص في النقدية. ففي نهاية عام ٢٠١٨، وصلت الأمم المتحدة إلى نقطة الحضيض حقا. وكما وعد الدول الأعضاء في آذار/مارس ٢٠١٩، يبحث تقريره عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة الأسباب الجذرية للأزمة ويطرح مقترحات بالغة الأهمية للتصدي لحالة الطوارئ.

٨ - وتواجه عمليات الميزانية العادية مشاكل سيولة شديدة. ولئن كان ذلك قد حدث من قبل، فإن الحالة الراهنة أسوأ كثيرا وستبدأ في إحداث تأثير مباشر على الوفاء بالولايات إذا تُركت دون أن تُعالَج. فمشاكل السيولة ازدادت سوءاً عاماً بعد عام، وباتت حالات العجز في النقدية تحدث في وقت أبكر، وتزداد تفاقما، وتستمر وقتا أطول. ولا تقتصر الأزمة على فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وستزداد سوءاً إذا لم تُتخذ تدابير فورية.

٩ - وتحدث حالات النقص في النقدية في وقت أبكر من العام. وأصبح الربع الثالث من العام هو الآن الأصعب، بسبب تغيّر أنماط الدفع والمبالغ الكبيرة التي يُتوقع من الأمم المتحدة أن تستوعبها بدون أن تُسدد لها إلا لاحقا. ونتيجة لذلك، تضطر المنظمة إلى السحب من آليات سد فجوة السيولة، من قبيل صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص، في وقت أبكر كثيراً من العام ولفترات أطول. وفي عام ٢٠١٨، نفدت نقدية المنظمة في أيار/مايو، مما أجبرها على اللجوء إلى صندوق رأس المال المتداول. وعلى الرغم من بذل جهود عديدة لاحتواء النفقات في عام ٢٠١٩، من المرجح أن نقدية الأمم المتحدة ستنفد في آب/أغسطس وستضطر المنظمة إلى الاقتراض مرة أخرى من صندوق رأس المال المتداول.

١٠ - وإضافة إلى ذلك، يبلغ تفاقم حالات العجز النقدي درجة شديدة حتى أن صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص أصبحا غير كافيين. وفي عام ٢٠١٨، وللمرة الأولى في السنوات الأخيرة،

اضطرت الأمم المتحدة إلى استخدام موارد مستمدة من بعثات حفظ السلام المنتهية للوفاء بالتزامات كشوف المرتبات. وفي عام ٢٠١٩، ورغم زيادة أعداد الدول الأعضاء التي تدفع في وقت أبكر وتنفيذ تدابير إضافية لمواءمة النفقات مع إسقاطات السيولة، من المرجح، حتى في سيناريو متفائل، أن تنفد احتياطيات المنظمة بحلول أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي سيرغمها على استخدام موارد مستمدة من البعثات المنتهية لتلبية احتياجات الميزانية العادية. وفيما يتعلق بالسنوات الثلاث السابقة، كان صندوق رأس المال المتداول فارغا لربع سنة، وهو ما يشير إلى وجود مشكلة ذات طابع أعمّ، هي أن احتياطيات السيولة ضئيلة جداً ببساطة.

١١ - وقد تجاوزت الأمم المتحدة نقطة التحوّل في عام ٢٠١٨، عندما استنفدت جميع احتياطيات السيولة الموجودة لديها. ولولا أنه تصرّف مرتين أثناء تلك السنة لاحتواء النفقات، لكانت الأزمة أكبر. وتبذل المنظمة كل ما بوسعها لاحتواء النفقات دون التأثير على الوفاء بالولايات، وإن كان هذا التحاشي لم يتسن دائما. بيد أن احتواء النفقات لا يحل المشكلة، لأنه إذا لم تُنفق المنظمة كل المبالغ المدرجة في الميزانية فإن المبلغ غير المنفق - الذي لم تحصل عليه المنظمة في المقام الأول - يجب أن يعاد إلى الدول الأعضاء، ومن بينها تلك التي توجد عليها متأخرات. وهذه حالة غير معقولة تماما لم يشهدها في أي منظمة أخرى. وحتى الفوائض من بعثات حفظ السلام المنتهية، التي استغلتها المنظمة للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥، لم تكن لتكفي لتغطية العجز. ولو لم تستطع الأمم المتحدة الوفاء بالتزامات كشوف المرتبات والبائعين، لكان أثر ذلك على استمرارية العمل وسمعة المنظمة كارثيا.

١٢ - وقد اتخذ، في عام ٢٠١٩، تدابير إضافية لتجنّب أزمة أكبر حتى من ذلك. فقد أصدر تعليمات للمديرين بتعديل نفقاتهم المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بها. ونظرا لأن زهاء نسبة تبلغ ٧٠ في المائة من نفقات الميزانية العادية توجّه إلى دفع المرتبات وتغطية نفقات الموظفين ذات الصلة، فإن تأخيرات التوظيف تتسبب في مشاكل تشغيلية. بيد أن ممارسة تأخير نفقات أخرى لدفع المرتبات لا يمكن أن تستمر هي أيضا. فإرجاء النفقات إلى فترات الميزانية المقبلة يعني فحسب تأجيل مشاكل اليوم إلى الغد. وفي نهاية المطاف، ستصبح النفقات المؤجلة تخفيضات في الميزانية عندما ينفد وقت تخصيص الأموال، الأمر الذي يعني أن تنفيذ الميزانية لن يستند إلى التخطيط البرنامجي بل إلى المبالغ النقدية المتاحة. ويتعارض هذا مع ما تبذله المنظمة من جهود للتركيز على المدخلات بدرجة أقل والتركيز على النتائج بدرجة أكبر.

١٣ - ومن غير المعقول أنه لا يملك أي حرية لإدارة ميزانية المنظمة ولكنه يملك الحرية الكاملة لعدم إنفاق الأموال غير الموجودة لديه في الواقع. فقد بُني النظام ليكون صارما، ولكنه يملك، في مواجهة حالات نقص في النقدية، المرونة الكاملة لاختيار الموضع الذي لا يُنفق فيه أموالا غير موجودة. وقد حان الوقت لمواجهة لا معقولية إجراءات المنظمة المتعلقة بالميزانية وللنظر جدياً في أنواع التغييرات اللازمة.

١٤ - والنظر إلى الماليات العامة للمنظمة ونسبها المالية قد يكون مضللا. ففي حين توجد لدى الأمم المتحدة أصول تفوق خصومها، فإنها ليست لديها أصول سائلة كافية. إذ لا يمكن، مثلاً، بيع مباني المقر. وقد تساءلتُ، عندما توليّت منصبي، عما إذا كان مقر إقامة الأمين العام يمكن أن يُباع، ولكني أُبلغت أنه لا يمكن أن يُباع إلا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في حالة غير مرجحة هي إغلاق الأمم المتحدة عملياتها في نيويورك.

١٥ - وقَدْر كبير من نفقات المنظمة لا تغطيه الأنصبة المقررة بل تغطيه التبرعات. ونتيجة لذلك، توجد في بعض المجالات نقدية وافرة، ولكن هذه النقدية لا يمكن نقلها إلى الميزانية العادية. وقد تبدو الحالة المالية العامة للأمم المتحدة غير سيئة، وهو أمر مضلل، ولكن الحقيقة هي أن المنظمة تواجه مشكلة نقدية شديدة من حيث الميزانية العادية ومن حيث نفقات الميزانية والاشتراكات المقررة، بسبب صرامة النظام. ونظرا لعدم استطاعة الأمم المتحدة اقتراض نقود أو تسييل أصولها، فقد أصبحت المشكلة النقدية هذه مشكلة مالية خطيرة.

١٦ - وهو يضطر إلى العمل في ظل قيود السيولة لعدة شهور من السنة. وتضاعف أوجه الجمود الهيكلي، ومن بينها تقسيم العمليات حسب مصدر التمويل، مشاكل السيولة الناجمة عن وجود متأخرات وحدوث تأخيرات في تقديم المدفوعات. وفي نهاية عام ٢٠١٨ بلغ مستوى المتأخرات ٥٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يعادل أكثر من ٢٠ في المائة من الأنصبة المقررة الخاصة بذلك العام. وبعد انقضاء خمسة أشهر من عام ٢٠١٩، لا تزال المتأخرات عند مستوى ٤٩٢ مليون دولار.

١٧ - بيد أن عدم دفع المساهمات والتأخر في دفعها ليسا السببين الوحيدين لمشاكل المنظمة الخاصة بالسيولة. فأوجه الضعف الهيكلي

في منهجية الميزانية أوجدت حالة تفوق فيها النفقات المستوى المعتمد في الميزانية وتحصيل المساهمات. وهذا ليس نتاج الإبخاس في تقدير الميزانية أو المبالغة في تقديرها من جانب الأمانة العامة بل هو نتاج تأثيرات تقلّب العملة، والتضخم، والتكاليف المعيارية للمرتبات، ومعدلات الشواغر على النفقات المعتمدة في نهاية سنة والتي لا تُحدَّد أنصبتها المقررة إلا بعد العام التالي. ومما يؤسف له أن النفقات الفعلية لا تُستوعب أحيانا في المبلغ النهائي الذي تعتمده الجمعية العامة، مثلما حدث في عام ٢٠١٨.

١٨ - كذلك، لا تحدَّد الأنصبة المقررة الخاصة بالولايات الإضافية التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن بعد اعتماد الميزانية إلا في بداية السنة التالية. والفاصل الزمني بين الإنفاق وتحصيل الأنصبة المقررة قد أوجد ثغرة تقرب من نصف حجم أرصدة صندوق رأس المال المتداول. وحتى إذا دفعت جميع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل، ستواجه الأمم المتحدة مع ذلك مشاكل نقدية قرب نهاية السنة.

١٩ - وهو يتوقع، استنادا إلى الإسقاطات النقدية لعام ٢٠١٩، أن تظل الحالة حرجة. فنتيجة لبقاء معدلات الشواغر الفعلية دون المعدلات التي افتُرضت وقت وضع الميزانية، استمرت أوجه النقص في النقدية. ولذا فقد أصدر تعليمات بمواءمة المعدلات الفعلية مع المعدلات المفترضة. ونتيجة لذلك، فإنه لا يستطيع أن يتّبع توصية الجمعية بملء جميع الوظائف الشاغرة، لأن معدل الشواغر مصطنع ولا توجد لدى الأمانة العامة النقدية اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الذين لم يؤخذوا في الاعتبار في الميزانية. وهذه حالة غير معقولة أخرى يجب معالجتها.

٢٠ - ومن المرجح أن تؤدي النفقات المتصلة ببعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة إلى عجز نقدي تراكمي قدره ٥٧ مليون دولار. وقد سلّم المجتمع الدولي بأهمية البعثة واعتُمدت ميزانية لها، ولكن لا يمكن تحديد أنصبتها المقررة إلا في العام التالي. ونظراً للنقص النقدي الراهن، فإن استمرار البعثة، لا سيما في سياق إعادة نشر قوات من الحُديدة، يمثل كابوسا بالنسبة للمنظمة.

٢١ - وسيُصبح نطاق الإقلال إلى أدنى حد من الأثر على تنفيذ البرامج مقيّدا بدرجة أكبر إذا استمرت مشكلة السيولة. بيد أن الحالة المالية ستكون أسوأ حتى من ذلك إذا بدأت الأمانة العامة في الإنفاق استناداً إلى المستوى المعتمد في الميزانية. وفي حين أن هذا سيكفل التنفيذ الكامل لخطة البرامج المعتمدة، فإنه سيعني أيضا أن العجز سيبلغ مستوى قياسيا في ارتفاعه بحلول تشرين الأول/أكتوبر، يتجاوز العجز البالغ ٤٨٨ مليون دولار في عام ٢٠١٨ ويهدد مرة أخرى بألا تكون المنظمة قادرة على دفع المرتبات أو الوفاء بالالتزامات إزاء البائعين.

٢٢ - ولا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بفعالية في بيئة كهذه تفتقر إلى السيولة النقدية. ولا يكمن الحل في كفالة تقديم جميع الدول الأعضاء مدفوعاتها كاملة وفي حينها فحسب، بل في وضع أدوات معينة. وهو يقترح، فيما يتعلق بالميزانية العادية، تدابير ستعزز آليات سد عجز السيولة وتدير مستويات الإنفاق على نحو يدعم تنفيذ البرامج.

٢٣ - ويجب زيادة السيولة. وقد طلب مرتين إلى الجمعية العامة زيادة أرصدة صندوق رأس المال المتداول إلى ٣٥٠ مليون دولار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، طلب أيضا نقل الرصيد الحر البالغ ٢٨,٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى الحساب الخاص وذلك لبدء تجديد موارد ذلك الحساب، التي استُنزفت في السنوات الأخيرة. ومما يؤسف له أن هذه المقترحات لم تقرها الدول الأعضاء. وهو يأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل الآن إلى اتفاق بشأن مقترحاته لتجنّب تعطّل أنشطة المنظمة.

٢٤ - وإضافة إلى ذلك، يجب معالجة أوجه الضعف الهيكلي. ولئن كان سيستمر إعداد الميزانية البرنامجية بنفس الطريقة، فإنه يطلب إلى الدول الأعضاء أن تعتمد مستوى واقعيا للميزانية يمكّن من التنفيذ الكامل لأنشطة المنظمة. وهذا يعني أنه ينبغي عدم تغيير مستويات معدلات الشواغر بطريقة مصطنعة وينبغي عدم اعتماد ملاك للموظفين ليس ممولا بالكامل. وهو سيقوم، بعد اعتماد مستوى الميزانية، بإدارة الموارد، بما في ذلك الموظفون، في حدود سقف الميزانية ومع الخضوع للمُساءَلَة الكاملة. وستشمل هذه الإدارة نقل موارد بين نفقات الوظائف ونفقات غير الوظائف، من أجل البقاء في حدود الميزانية العامة المعتمدة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة قادرة أيضا على إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة إلى الدول الأعضاء من أجل مراعاة الولايات الجديدة في منتصف العام، بدلا من بداية العام التالي، إذا كانت الحالة النقدية تتطلب ذلك.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، فإنه يلتمس موافقة الدول الأعضاء على تعليق إعادة الأرصدة الحرة مؤقتا إلى أن تصبح الحالة النقدية للمنظمة طبيعية، أو على الأقل لمدة السنوات الخمس التالية. ومن الممكن الاحتفاظ بالأرصدة الحرة لتجديد موارد الحساب الخاص وتمويل بعض

الزيادات في مستوى صندوق رأس المال المتداول، فنصطاد بذلك عصفورين بحجر واحد. وخلاصة القول فيما يتعلق بالميزانية العادية واضحة: وهي أنه لا يمكن ضمان تنفيذ الولايات في حالة عدم زيادة احتياطيات السيولة.

٢٦ - وتواجه عمليات حفظ السلام، مثلها مثل العمليات المدرجة في الميزانية العادية، تحديات مستمرة فيما يتعلق بالسيولة. فالأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام تتناقص نتيجة لتزايد المتأخرات والتأخر في تقديم المدفوعات. وتبلغ المساهمات غير المسددة لعمليات حفظ السلام العاملة ١,٥ بليون دولار. وفي نهاية أيار/مايو ٢٠١٩، ورغم وجود رصيد نقدي إجمالي قدره ١,٣ بليون دولار، يكفي نظريا لتغطية العمليات لمدة شهرين، لم تكن توجد احتياطيات نقدية كافية لمدة أسبوعين إلا لبعثتين كبيرتين فقط، في حين كانت ثلاث بعثات أخرى تعاني من حالة عجز. وينبغي، عادة، أن تتوافر لدى المنظمة احتياطيات نقدية لكل بعثة تكفيها لمدة ثلاثة أشهر.

٢٧ - والحالة الراهنة لا تهدد أداء عمليات حفظ السلام لمهامها فحسب بل تهدد أيضا من يعملون في بيئات صعبة. والأهم أن هذا يعني أن المنظمة لا يمكن أن ترد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومن ثم فإنها متقاعسة عن الوفاء بالتزاماتها إزاء هذه البلدان.

٢٨ - وتدفع الدول الأعضاء مساهماتها لكل بعثة على حدة، وتختلف أنماط الدفع عادة من بعثة إلى أخرى. ولا يوجد لعمليات حفظ السلام صندوق رأس مال متداول. ولا يتاح الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام البالغة أرصدته ١٥٠ مليون دولار إلا لدعم البعثات الجديدة والتوسع في البعثات القائمة. ولا يمكن استخدام نقدية من بعثة عاملة لتمويل بعثة أخرى، حتى بصفة مؤقتة وحتى عندما يكون من الممكن تبرير هذا الاستخدام تبريرا كاملا. والرصيد النقدي الإجمالي لبعثات حفظ السلام العاملة يتجاوز عادةً بليون دولار في أي وقت بعينه، ومع ذلك لا تتوافر لبعثات كثيرة، لفترات زمنية قصيرة، نقدية تكفي لتغطية جميع تكاليفها.

٢٩ - وعندما ينخفض مستوى النقدية، تعطي البعثات الأولوية لدفع مرتبات الموظفين والمتعاقدين الأساسيين وتسوية فواتير البائعين التجاريين تجنباً لحدوث أعطال في العمليات، مع تأخير رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وقد أصبحت هذه البلدان، من الناحية الجوهرية، الجهات الممولة لسيولة المنظمة. وعلى الرغم من عدم اتخاذ أي قرار عن وعي في هذا الصدد، أصبحت هذه الحالة حتمية في غياب أي قرارات أخرى. ويبدو وكأن المجتمع الدولي قد قرر جماعيا أن مهمة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة هي تمويل الأمم المتحدة، حتى لو كانت هذه البلدان فقيرة للغاية.

٣٠ - وقد كانت المنظمة مدينة بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في نهاية عام ٢٠١٨، ومدينة بمبلغ مماثل في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩. ومن المرجح أن يتجاوز المبلغ المدينة به ٤٠٠ مليون دولار في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩، توازيا مع الحالة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨. ونتيجة لجمود القواعد الحالية، فإن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تحدَّد على أساس الوضع النقدي لفرادى العمليات التي تساهم فيها، لا على أساس قدرتها على تحمُّل هذا العبء الجائر.

٣١ - والتناقض الناجم عن ذلك هو أن الأمم المتحدة تموَّل لفترات طويلة بواسطة بلدان مساهمة بقوات وأفراد شرطة، كثرة منها بلدان منخفضة الدخل، وفي الوقت ذاته، تطلب المنظمة من هذه البلدان أن تفعل ما هو أكثر لتدريب أفرادها وتحسين نوعية معداتهم. ويتمثل الأثر القصير الأجل لعدم رد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في أنه يفرض ضغطا على مالياتها. أما في الأجل الطويل، فإن التأخر في تقديم المدفوعات يوجِد عائقا يحول دون اجتذاب بلدان لنشر وحدات جديدة إلى عمليات السلام.

٣٢ - وكما هو الحال فيما يتعلق بالميزانية العادية، حتى لو احتوت المنظمة التكاليف لمواءمتها مع النقدية المتاحة، فسوف تتعيّن إعادة فائض الإنفاق الناقص إلى جميع الدول الأعضاء بالتناسب، وفقا لجدول الأنصبة المقررة، بما في ذلك إلى الدول الأعضاء التي لم تسدد اشتراكاتها بالكامل. والحالة الراهنة جائرة ولا يمكن أن تستمر ومنافية للعقل تماما.

٣٣ - وقد اقترح، في تقريره، تدابير تكميلية ترمي إلى تحسين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام. فأولا، ينبغي أن تدار الأرصدة النقدية لجميع عمليات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة، مع الحرص على كفالة عدم نقل مشاكل السيولة من بعثة إلى بعثة أخرى. فمن شأن هذا النظام تعظيم استخدام الموارد، والتخفيف كثيرا من مشاكل السيولة لدى بعض عمليات حفظ السلام، وتحسين تسوية المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب، مع كفالة السيولة للبعثات المقرضة لمدة ثلاثة أشهر، مثلما يحدث حاليا. وفي السنوات الخمس الماضية، كان من شأن إدارة النقدية كأرصدة مشتركة أن يكفل تسويات في الوقت المناسب في ١٥ رُبع سنة من ٢٠ رُبع سنة.

٣٤ - ثانيا، ينبغي إنشاء صندوق رأس مال متداول لحفظ السلام بمبلغ قدره ٢٥٠ مليون دولار. وما بين الصندوق وتجميع الأرصدة النقدية للبعثات، وهو ما يبلغ مجموعه حوالي بليون دولار، ستتوافر التكاليف التشغيلية لمدة شهرين تقريبا لعمليات حفظ السلام العاملة، بما يشمل المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، استنادا إلى ميزانية سنوية تبلغ ٧ بلايين دولار تقريبا. وهذا النهج من شأنه أن يتيح للمنظمة أن ترد التكاليف كاملة للبلدان المساهمة بقوات في ١٨ رُبع سنة من أرباع السنة العشرين السابقة وأن تخفّض المتأخرات تخفيضا كبيرا في رُبعي السنة المتبقيين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، يستطيع هذا النهج أن يمكّن المنظمة من خفض المدفوعات غير المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات خفضا كبيرا.

٣٥ - ثالثا، ينبغي أن تصدر رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لفترة الميزانية الكاملة وليس إلى حين التجديد المقبل للولاية فحسب. فهذا سيسهّل التخطيط من قبَل الدول الأعضاء ويكفل زيادة إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بأنماط الدفع.

٣٦ - رابعا، ينبغي تعليق الالتزام بإعادة الأرصدة الحرة إلى الدول الأعضاء تعليقا مؤقتا. ومن الممكن استخدام الموارد المحتفظ بها لتمويل صندوق رأس المال المتداول لعمليات حفظ السلام، فنصطاد عصفورين بحجر واحد مرة أخرى.

٣٧ - وهو سيواصل بذل كل ما بوسعه لتشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة. وقد دفع مزيد من الدول الأعضاء مساهماته بالكامل مقارنة بالسنوات السابقة، وهو يشكر الدول التي استجابت لدعواته على نحو إيجابي.

٣٨ - بيد أن الأمم المتحدة لا تزال بعيدة أشد البُعد عن الهدف المنشود. وقد اضطر إلى إبطاء النفقات لمواءمتها مع النقدية الحاضرة والوفاء بالتزامات كشوف المرتبات. وبدأ هذا يترك أثرا على الوفاء بالولايات. فأعمال الأمم المتحدة والإصلاحات الحالية مهددة بأن تتقوض إذا لم تُعالج الحالة المالية المتدهورة للأمم المتحدة على وجه السرعة وبحزم.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تُعتبر التأخيرات الحالية في النفقات انضباطا في الميزانية. فهي ليست وفورات ناشئة عن أداء الأمانة العامة لعملها على نحو أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، بل هي تخفيضات ناتجة عن افتقار إلى النقدية، يمنع الأمم المتحدة من أداء أعمالها على أفضل وجه.

٤٠ - ويتطلع فريقه إلى التفاعل مع الدول الأعضاء لتوضيح مقترحاته، وتبديد أية شواغل، وتيسير اتخاذ قرار. وهو يعتمد على دعم الدول الأعضاء الكامل للتوصل إلى حلول معقولة تتيح للأمم المتحدة الخروج من الحالة الراهنة التي لا يمكن أن تستمر.

٤١ - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/73/891)، فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ الجهود التي يبذلها الأمين العام لإدارة مشاكل السيولة الحديثة العهد التي تواجهها المنظمة وتشير إلى أن الجمعية العامة حثّت مرارا جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

٤٢ - وكما هو مبيّن في تقارير شتى لمجلس مراجعي الحسابات، فإن الحالة المالية العامة للمنظمة سليمة. بيد أن هناك تحديات تتعلق بالسيولة ويجب رصد حالة السيولة النقدية للمنظمة عن كثب.

٤٣ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق بشأن رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عدد من بعثات حفظ السلام؛ ويجب تسوية الالتزامات المالية للمنظمة تجاه هذه البلدان في الوقت المناسب.

٤٤ - وترد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن مقترحات الأمين العام في الفرع الثالث من تقرير اللجنة الاستشارية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تعليق تسليم الاعتمادات غير المنفقة من الميزانية العادية، وتعليق العمل بالقواعد المالية ذات الصلة، وذلك لفترة تجريبية مدتها سنة واحدة في عام ٢٠٢٠، وتطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات محدّثة عن أثر هذا التدبير إلى الجمعية خلال دورتها الرابعة والسبعين.

٤٥ - ونظرا لأن الحساب الخاص يمثل أداة إضافية هامة توفر السيولة لتكميل صندوق رأس المال المتداول من أجل إدارة التدفق النقدي للميزانية العادية، ينبغي مواصلة استخدام الحساب الخاص لتكميل صندوق رأس المال المتداول. واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي تجديد موارد الحساب الخاص هو مسألة تندرج ضمن اختصاص الجمعية العامة.

٤٦ - وفيما يتعلق بميزانيات حفظ السلام، فإن مقترح إدارة الأرصدة النقدية لبعثات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة، مما يتيح بذلك الاقتراض المتبادل بين هذه البعثات، مع الحفاظ على

أرصدة وحسابات صناديق منفصلة، سيعالج ما تواجهه البعثات من تحديات متعلقة بالسيولة. واللجنة الاستشارية على ثقة من تقديم المزيد من المعلومات عن الطرائق التشغيلية المحددة للمقترح إلى الجمعية العامة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على المقترح على أساس تجريبي لفترة الميزانية ٢٠١٩-٢٠٢٠ وتطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات عن تنفيذ المقترح إلى الجمعية أثناء دورتها الرابعة والسبعين.

٤٧ - وسيعالج مقترح أن توافق الجمعية العامة على إصدار رسائل إشعار بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية ما تواجهه بعثات حفظ السلام من تحديات متعلقة بالسيولة. وينبغي أن تبيّن الرسائل بوضوح مبالغ المساهمات المالية المقابلة لفترة الولاية الحالية وتقديرا للجزء المتبقي من فترة الميزانية، رهنا بتمديد ولاية البعثة.

٤٨ - **السيد خاتودا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تشعر بالقلق بشأن السلامة المالية للأمم المتحدة. ولكي تكون المنظمة فعالة في الوفاء بولاياتها، فإنها يجب أن توفَّر لها الموارد الكافية.

٤٩ - وتسلّم المجموعة بضرورة إبداء التفهم والتعاطف مع الدول الأعضاء التي تعجز مؤقتا عن الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب صعوبات اقتصادية حقيقية، وتثني على الدول الأعضاء التي بذلت جهودا حقيقية لخفض متأخراتها رغم ما تواجهه من تحديات محلية. وأي امتناع انفرادي متعمد عن دفع المساهمات من جانب دول أعضاء لديها القدرة على الدفع هو أمر غير مقبول.

٥٠ - فقد أدى عدم دفع الاشتراكات المقررة، لا سيما الامتناع المتعمد والانفرادي عن دفع المساهمات، إلى الصعوبات التي تواجهها المنظمة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء القادرة أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط. ومن قبيل المفارقة أن دولا أعضاء معينة لديها امتيازات خاصة هي التي تحدد فعليا ولايات المنظمة، ولكنها لا تمتثل لالتزاماتها القانونية والمالية بكفالة الوفاء بهذه الولايات. ويجب أن تتمسك جميع الجهات صاحبة المصلحة بالتزامها القانوني بتحمّل مصروفات الأمم المتحدة. فعندئذ فقط ستتوافر لدى الأمين العام الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات بنجاح.

٥١ - ويجب أن يستند الإصلاح الإداري إلى طابع المنظمة الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي. وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على الأدوار الرقابية التي تؤديها اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية، ومشاركتها البالغة الأهمية في عمليات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم، وكذلك في كفالة مُساءَلة الأمانة العامة أمام الدول الأعضاء بشأن تنفيذ البرامج.

٥٢ - ويساور المجموعة القلق بشأن مقترح الأمين العام نقل السلطة الإدارية إلى الأمانة العامة وتشدد على أهمية الامتثال للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة. فمقترحه لا يأخذ في الاعتبار الآليات القائمة لممارسة السلطة التقديرية بشأن الميزانية. وستبحث المجموعة المسألة وفقا لاختصاصات الجمعية العامة.

٥٣ - وترحب المجموعة بجهود الأمين العام المستمرة الرامية إلى تحسين الكفاءة وكفالة الاستقرار المالي وإمكانية التنبؤ من خلال إصلاح الميزانية، وستدرس مقترحاته بعناية. ومع ذلك، لا يمكن أن يعوّض أي قدر من مرونة الميزانية والمرونة الإدارية عن افتقار أساسي إلى الموارد المالية. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا تفرض الحلول المقترحة عبئا جائرا على الدول الأعضاء التي امتثلت دائما لالتزاماتها القانونية والمالية.

٥٤ - **السيد تيو** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تود أن تشكر الأمين العام وفريقه على أنشطتهما المنتظمة للتوعية بشأن مسألة تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة. وفي حين تقر الرابطة بجهود الأمانة العامة لتحسين الكفاءة والفعالية من خلال عمليات وإصلاحات مبتكرة، تلزم جهود إضافية من الأمانة العامة والدول الأعضاء لتمكين الأمم المتحدة من تأمين الموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ ولاياتها بفعالية.

٥٥ - وتشعر الرابطة بالقلق إزاء تدهور الحالية المالية للأمم المتحدة. فقد شهدت الميزانية العادية أرصدة نقدية سلبية كل سنة منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك رصيد نقدي سلبي قدره ٣٢٣ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٨، وهو أكبر عجز منذ عقد من الزمان. وفيما يتعلق بميزانية حفظ السلام، تدين المنظمة بأكثر من بليون دولار لـ ٨٥ دولة من الدول الأعضاء، معظمها بلدان نامية. ويوجد تفاوت كبير بين الأوضاع المالية لفرادى بعثات حفظ السلام. وفي نهاية عام ٢٠١٨، كانت لدى بعثتين فقط من بعثات حفظ السلام احتياطيات نقدية تعادل أكثر من التكاليف التشغيلية لمدة ثلاثة أشهر. وهذه الاتجاهات لا يمكن أن تستمر.

٥٦ - والتحدي المالي الرئيسي الذي يواجه المنظمة هو الافتقار إلى السيولة. وتتعاطف الرابطة مع الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات

في دفع مساهماتها بسبب عوامل خارجة عن سيطرتها، ولكنها تحث الدول القادرة على دفع أنصبتها المقررة كاملةً وفي حينها ودون شروط. فهذا سيحسّن كثيرا الاستقرار المالي للأمم المتحدة. وتتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤولية قانونية عن الامتثال لالتزاماتها المالية، كما تتحمل مسؤولية أخلاقية عن كفالة توافر ما يكفي من الموارد للأمم المتحدة لتنفيذ ولاياتها.

٥٧ - وتتضمن مقترحات الأمين العام تدابير لتشجيع دفع المساهمات وتعديلات على منهجية الميزانية؛ ويجب أن تتمسك هذه التدابير بمبادئ المُسَاءَلة والشفافية والاستدامة مع الاعتراف الواجب بقدرة فرادى الدول الأعضاء على الدفع. وستدرس الرابطة جميع المقترحات بعناية.

٥٨ - وترى الرابطة وجاهة في مقترح إدارة الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة، وتتطلع إلى سماع المزيد عن الكيفية التي سيخفف بها ذلك من التأخيرات في تقديم المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وفي حين ينبغي ألا تُدار الأمانة العامة على أساس التدخل في كل صغيرة وكبيرة، يجب أن تقابل أي زيادة في المرونة الإدارية زيادةً في مستويات المُسَاءَلة والشفافية.

٥٩ - وأي تدابير يُقصد بها التصدي للتحديات الحالية التي تواجه المنظمة ينبغي أن ترمي إلى التوصل إلى حل مستدام ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، ويجب ألا تفرض أعباءً إضافية جائرة على الدول الأعضاء. فالدول الأعضاء التي دأبت على دفع اشتراكاتها بالكامل ينبغي ألا تدعم ماليا الدول التي استمرت في الامتناع عن تقديم مدفوعات.

٦٠ - **السيد غونزاتو** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال، متكلما أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، إن الاتحاد الأوروبي يوافق على أن حالة الأمم المتحدة المتعلقة بالسيولة تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة ويرحب بما تبذله الأمانة العامة من جهود للإقلال إلى أدنى حد من أثر حالات النقص في النقدية على الوفاء بالولايات. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع تحليل الأمين العام الذي مفاده أن استمرار تراكم المتأخرات وأوجه الضعف الهيكلي والجمود المتأصلة في منهجيات ميزانية المنظمة يقوّض أداء الأمم المتحدة لعملها، في المقر وفي الميدان على السواء. ويجب معالجة هذه المسائل دون تأخير لتمكين المنظمة من تنفيذ ولاياتها، وتحقيق النتائج المتوقعة، والتصدي للتحديات الجديدة.

٦١ - وكفالة السلامة المالية للأمم المتحدة هي المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء والمنظمة. وهذه الشراكة أساسية لقدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولاياتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. ويمثل وضع المنظمة على أساس مالي سليم ومستقر أولوية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تعتبر معاً أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة.

٦٢ - وتتحمل كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولية عن الوفاء بالتزاماتها المالية والقانونية والسياسية تجاه الأمم المتحدة، تماما مثلما تتحمل الأمانة العامة مسؤولية عن الإدارة من أجل تحقيق النتائج وعن تخصيص الأموال بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وهو يشجع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي أقرب وقت ممكن، ودون شروط.

٦٣ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بمقترحات الأمين العام الملموسة وبالتزامه بتحسين أداء المنظمة، وسيواصل دعم جهوده في هذا الصدد. وقد وعد الأمين العام، عند أداء القسَم، بأن يعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لجعل الإصلاح مسألة ذات أولوية. ويشكر الاتحاد الأوروبي الأمين العام على مواصلة حوار مفتوح مع جميع الدول الأعضاء ويهنئه على التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات.

٦٤ - ويمثل إصلاح الأمم المتحدة مشروعا طموحا. والآن مع مضي العملية الصعبة المتمثلة في إحداث تغييرات دائمة ومستدامة في أعمال المنظمة، يجب أن تكمّل النهج المتكامل والشامل الذي تحث عليه الركائز الثلاث للإصلاح إجراءات خاصة بالميزانية تمكّن الأمين العام من تخصيص الأموال استنادا إلى الأولويات والاحتياجات الفعلية على أرض الواقع. وتحتاج الأمم المتحدة، لتكون مستجيبة، إلى منهجيات وأدوات خفيفة الحركة وحديثة بشأن الميزانية. وفي مقابل هذه المرونة، تتوقع الجمعية العامة أعلى مستويات الشفافية والمُساءلة.

٦٥ - وينبغي أن تساعد الأنظمة والقواعد التي تحكم الميزانية العادية السنوية الجديدة وميزانيات حفظ السلام الأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات الملحّة والتخصيص الاستراتيجي للموارد. فأدوات الميزانية وسيلة لتحقيق غاية وليست هدفا في حد ذاته. وينبغي أن تكون مناسبة للغرض منها بغية تحقيق النتائج. وكثيرا للغاية ما تُحدَّد

أعمال المنظمة تبعا لمصادر التمويل وبنود الميزانية، بدلا من أن تحددها الأهداف المشتركة.

٦٦ - وقد درس الاتحاد الأوروبي تحليل الأمين العام للتحديات المالية التي تواجه الأمم المتحدة، بما في ذلك أثرها على رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات. ومما يؤسف له أن الوفاء بالولايات كثيرا ما تعوقه مشاكل السيولة؛ وسيتعاون الاتحاد الأوروبي على نحو بنّاء بشأن هذه المسائل.

٦٧ - **السيد فاشون** (كندا): أشار، متكلما أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، إلى أنه، في الجلسة السابعة والثلاثين للجنة، دعت الوفود الثلاثة إلى التصرف استجابة لأزمة السيولة. ولذا فهي ترحب بإقرار اللجنة الاستشارية بالمشاكل التي حددها الأمين العام والإدارة العليا، وبتأييدها لعدد من مقترحات الأمين العام.

٦٨ - ونظرا لأن الدول الأعضاء التي تساهم بقوات وأفراد شرطة ومعدات في عمليات حفظ السلام هي أوضح ضحايا مشاكل المنظمة المتعلقة بالسيولة ومتأخراتها، سيكون من المناسب أن تبدأ الجمعية العامة في اتخاذ تدابير تصحيحية أثناء الدورة الحالية. وتؤيد أستراليا وكندا ونيوزيلندا تأييدا تاما مقترح إدارة الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام كأرصدة مشتركة، وإصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لفترة الميزانية الكاملة، رهنا بالقيود التي حددها الأمين العام.

٦٩ - وقد وصف الأمين العام، في الإحاطة التي قدمها بشأن الحالة المالية للمنظمة في ١ آذار/مارس ٢٠١٩، للجمعية العامة الحالة الراهنة الضارة التي تُدفع فيها أرصدة دائنةلدول أعضاء لم تكسبها. وهذا لا يلحق الضرر بالسيولة فحسب، بل يمثّل إساءة أيضا لمفاهيم الإنصاف الأساسية. فدفْع أرصدة دائنة للدول التي توجد عليها متأخرات هو بمثابة تحويلات مالية من الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها إلى تلك التي لم تفعل ذلك. وهو ما يمثل عكس وجود حافز للدفع المبكر.

٧٠ - وفي معظم أجزاء منظومة الأمم المتحدة التي تموَّل فيها الميزانيات من خلال الاشتراكات المقررة، تُخصم تلقائياً الأرصدة الدائنة من متأخرات الدول الأعضاء. ويجب على الجمعية العامة أن تواكب الممارسات الجيدة التي أرساها أعضاء الأمم المتحدة في أماكن أخرى.

٧١ - وهو يأمل أن تضع مقترحات الأمين العام، لو وافقت عليها الجمعية، بعثات حفظ السلام على أساس سليم وأن تحسّن امتثال المنظمة لالتزاماتها بموجب مذكرات التفاهم الموقعّة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ومعدات. ولم تُعلن اللجنة الاستشارية عن موقفها بشأن مقترح إضافي يتعلق باستخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام استخداما أكثر مرونة، ولكن هذا المقترح جدير بالنظر فيه.

٧٢ - وأي تدابير تتخذها الجمعية العامة أثناء الدورة الحالية ينبغي أن يُتاح لها وقت كافٍ لتحسين السيولة قبل تقدير فعاليتها. وينبغي ألا تعود الدول الأعضاء إلى مسألة صندوق رأس المال المتداول لعمليات حفظ السلام إلا كملجأ أخير. وهو يخشى أن يؤدي مقترحي زيادة مستوى صندوق رأس المال المتداول وإنشاء صندوق رأس مال متداول لعمليات حفظ السلام إلى خطر معنوي. فقد تؤدي زيادة الاحتياطي، دون قصد، إلى زيادة مديونية المدينين للمنظمة. وفي الواقع، فاقت الزيادات في المتأخرات الزيادات السابقة في مستوى صندوق رأس المال المتداول، وهذا هو أساسا سبب المداولات الراهنة التي تجريها اللجنة.

٧٣ - وقد ساهم عدد صغير من الجهات المانحة ذات النوايا الحسنة في الحساب الخاص، المقصود به أن يكمّل صندوق رأس المال المتداول، ولكن تلك الجهات وجدت أن الجمعية العامة تستخدم هذه السيولة لتغطية احتياجات الميزانية القصيرة الأجل في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. وكحد أدنى، ينبغي تحديد موارد الحساب الخاص بالمبلغ ٦٣,٢ مليون دولار الذي سُحب منه وذلك من خلال نقل أرصدة حرة من الميزانية العادية والوفورات الناجمة عن إلغاء التزامات فترات سابقة. وكما ذكرت اللجنة الاستشارية، هناك سوابق لتعليق الجمعية العمل بالبندين ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٧٤ - وهو يدعو جميع المساهمين في الحساب الخاص إلى اتخاذ موقف حازم يتمثل في المطالبة بإعادة الأموال واستخدامها للغرض المقصود منها حصريا. وعندما يعاد الحساب الخاص إلى سابق عهده تماما، ينبغي خصم الأرصدة الدائنة في الميزانية العادية من المتأخرات وعدم إعادتها سوى إلى الدول الأعضاء التي تدفع أنصبتها المقررة أولاً بأول. فالأرصدة الدائنة يجب أن تُكسب.

٧٥ - وتؤيد الوفود الثلاثة طلب الأمين العام زيادة المرونة داخل أبواب الميزانية، مما سيتيح للمديرين إدارة الاعتمادات وكفالة استمرار مواءمتها مع الوفاء بالولايات، لا حسب أجزاء الميزانية فحسب بل أيضا حسب أبواب الميزانية. ووفقا للأمين العام، فإن أوجه الجمود في

الميزانية المقرونة بمشاكل عويصة في السيولة قد أسفرت فعلا عن تأخيرات في الأنشطة الصادر بها تكليف، ومن المرجح أن تزداد الحالة سوءا ما لم تتخذ الجمعية العامة إجراءً.

٧٦ - وتؤيد أستراليا وكندا ونيوزيلندا الجهود الرامية إلى معالجة كل من مشكلة السيولة والمشكلة الهيكلية الأوسع نطاقاً اللتين تواجهان الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون للمديرين حرية الإدارة، من أجل تعظيم الأداء الفعال للأنشطة الصادر بها تكليف.

٧٧ - **السيد فافر** (سويسرا): قال، متكلما أيضا باسم ليختنشتاين، إنه قد تم خلال العامين السابقين اتخاذ خطوات هامة لتحسين فعالية وكفاءة الوفاء بالولايات في الأمم المتحدة. ولكن على الرغم من وتيرة الإصلاح الإداري المرضية، لم يُحرز تقدم كافٍ في مجال عمليات الميزانية. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الحالة المالية للمنظمة التي تبعث على القلق ومعالجة ما تواجهه المنظمة من مشاكل بشأن التدفق النقدي تزداد سوءا.

٧٨ - ومنهجية الميزانية والإطار التنظيمي للأمم المتحدة عفا عليهما الزمن. ويجب معالجة أوجه الضعف الهيكلي. وتؤيد سويسرا وليختنشتاين الكثير من مقترحات الأمين العام. وينبغي أن يتاح للأمين العام، بصفته المسؤول الإداري الأول في المنظمة، هامش أكبر من الحرية لإدارة الميزانية، بما في ذلك سلطة نقل موارد بين أبواب الميزانية حسب الحاجة. ولكن يجب ضمان المُسَاءَلة والشفافية.

٧٩ - ويجب أن تكون لأنماط الدفع عواقب ملموسة بالنسبة للدول الأعضاء. إذ ينبغي أن تكون هناك حوافز قوية للدفع المبكّر للمساهمات ومثبطات واضحة للدفع المتأخر أو لعدم الدفع.

٨٠ - **السيدة نورمان - شاليت** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن عرْض الأمين العام لتقريره يأتي في إطار جهوده الأوسع نطاقا والمستمرة الرامية إلى الحفاظ على حوار مفتوح مع الدول الأعضاء بشأن الأولويات التنظيمية، ومن بينها إصلاح الأمم المتحدة. ويرحب وفد بلدها بالتزام الأمين العام في هذا الصدد ويتطلع إلى معرفة المزيد عن تنفيذ الإصلاحات.

٨١ - وتحتاج الأمم المتحدة إلى نُهج وأدوات محسّنة بشأن الميزانية تجعلها أكثر فعالية ومرونة وشفافية وكفاءة وخضوعا للمُساءَلة. وتُبقي الولايات المتحدة، بصفتها أكبر جهة مانحة للأمم المتحدة على الإطلاق، إذ تساهم بمبلغ قدره ٩,٥ بلايين دولار كاشتراكات مقررة وتبرعات، الحالة المالية للمنظمة قيد نظرها. وتشكل أوجه الضعف الهيكلي المتأصلة في المنهجيات الحالية للميزانية عقبات كأداء تحول دون الوفاء بالولايات.

٨٢ - وتقتضي مقترحات الأمين العام الداعية إلى معالجة كل من مشاكل السيولة والتحديات الهيكلية الأوسع نطاقا والطويلة الأمد والمعقدة التي تقيّد إدارة الميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام النظر فيها بعناية. وتمثل الحالة الراهنة فرصة هامة وتأخرت كثيراً لتحسين الانضباط المالي وإدارة الميزانيات المعتمدة وتنفيذها، ولتمكين المديرين من إدارة موارد المنظمة على نحو أفضل والتركيز على النتائج.

٨٣ - **السيد كاكانور** (الهند): قال إن دورة ميزانية حفظ السلام الحالية ستنتهي بعد أقل من شهر، ولكن الدول الأعضاء لم تدفع ١,٩ بليون دولار من الأنصبة المقررة لميزانية حفظ السلام و ١,٥ بليون دولار من الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وفي إحاطة قدمتها الأمانة العامة مؤخرا بشأن المتأخرات الواجبة الدفع للبلدان المساهمة بقوات، أُبلغت الدول الأعضاء بأن مبلغا قدره ٣٣٩ مليون دولار مستحق للقوات ومبلغا قدره ٦٧٠ مليون دولار مستحق للمعدات المملوكة للوحدات في بعثات حفظ السلام العاملة والمنتهية. ورغم هذين الرقمين، توجد ممانعة في بعض الدوائر في الاعتراف بالمشاكل المالية للمنظمة. إن الأزمة حقيقية، ويجب إيجاد حل ناجع لها.

٨٤ - والممارسة الحالية المتمثلة في تلبية الاحتياجات النقدية للبعثات العاملة من خلال تأخير عمليات رد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ومن خلال الاقتراض من حسابات البعثات المنتهية قد ساهمت في إيجاد إحساس زائف بالسلامة المالية. ولا تمثل المحاسبة المبتكرة وسيلة فعالة لإدارة أزمة مالية وقد أتاحت، في الحالة الراهنة، للدول الأعضاء التي توجد عليها متأخرات أن تتجنب مواجهة أثر تقاعسها. ومع تزايد المتأخرات، تزايدت أيضا توقعات الدول الأعضاء المدينة أكثر من غيرها. فهي تعتقد أن بإمكان الأمانة العامة أن تحافظ بشكل ما على الوضع القائم، حتى إذا كان ذلك يتطلب إعادة معايرة إطار رد التكاليف.

٨٥ - ولممارسة تأخير تقديم المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات، حتى مع الوفاء بالتزامات تعاقدية مماثلة لجهات أخرى، أثر على قدرة المنظمة على الحفاظ على اتفاقات صادقة مع البلدان المساهمة بقوات بشأن جوانب أخرى من جوانب حفظ السلام. وتقرير الأمين العام مفيد من حيث أنه يقرّ باستمرار المشكلة وقد حفز على المناقشة الحالية للمسألة التي تأخرت كثيراً.

٨٦ - وينبغي أن تتوافر نقدية كافية في حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية لرد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وفقا للاتفاقات الموقعة معها. بيد أن تلك النقدية قد حُوّل مسارها إلى التخفيف من أزمة السيولة التي تواجهها البعثات العاملة، وإلى الميزانية العادية في بعض الأحيان، مما يؤجل تسوية المشكلة الملحة المتمثلة في تقديم المدفوعات إلى هذه البلدان.

٨٧ - وهو يشكر الأمين العام على تسليطه الضوء على الصعوبات الهيكلية التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة، ولكن لا يمكن إيجاد حل مستدام إلا إذا بدأت الدول الأعضاء في احترام التزاماتها المتعلقة بالميزانية بالكامل وفي حينها. فإذا استمرت الدول الأعضاء في تجاهل هذه الالتزامات، لن تكفي إدارة نقدية عمليات حفظ السلام كأرصدة مشتركة لكفالة رد التكاليف في حينها إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وستنتهي عمليات حفظ السلام مع وجود حالات عجز في النقدية وبدون رد تكاليفها بالكامل إلى هذه البلدان.

٨٨ - وثمة بلدان كثيرة مساهمة بقوات وأفراد شرطة، من بينها الهند، تنتظر منذ وقت طويل مبالغ رد التكاليف من بعثات حفظ السلام المنتهية. وهو يثق في أن المشكلة ستُناقش وتُعالج على نحو شامل.

٨٩ - **السيد ريفيرو روساريو** (كوبا): قال إن مقترحات الأمين العام لن تكون ضرورية إذا دفعت الولايات المتحدة مساهماتها غير المسددة التي تتجاوز ٢,٢٠٢ بليون دولار. فلن تكون لأي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن هذه المقترحات من قبَل الدول الأعضاء نتيجةٌ إيجابية ومستدامة إذا استمر أكبر مساهم مالي في الاستخفاف بالتزاماته بموجب الميثاق. ويجب أيضا على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الوفاء بالتزاماتهم المالية، نظرا لمسؤوليتهم الخاصة عن الإسهام في تمويل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وأي مقترحات تدعو إلى تعديل منهجية الميزانية والهيكل المالي للأمم المتحدة ينبغي دراستها دراسة وثيقة تجنّباً لاتخاذ قرارات متسرعة قد تؤثر سلباً على تنفيذ الولايات. ويجب احترام الأنظمة والقواعد المالية ويجب النظر بعناية في أي تغييرات يُقترح إدخالها عليها وكفالة إدارة أكثر شفافية ومُساءَلَة أكبر داخل المنظمة.

٩٠ - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن تزايد حالات العجز في النقدية لدى المنظمة وعدم دفع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة كان لهما تأثير كبير على تنفيذ الولايات. ولئن كانت الجهود المبذولة لفرض انضباط أكثر صرامة في الميزانية على نطاق جميع مراكز العمل والإدارات جديرة بالثناء، فإنها لا تمثل حلاً مستداماً لمشاكل السيولة التي تواجه المنظمة. ولا يمكن أن يُتوقع من الأمم المتحدة أن تفي بولاياتها الآخذة في التوسع باستمرار إذا لم تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط.

٩١ - وعلى الرغم من الارتباط بين الإدارة المرنة للميزانية والسيولة، لن تُسفر جميع المقترحات الداعية إلى تحسين المرونة عن زيادة السيولة. ولذا يجب إعطاء الأولوية العليا لمعالجة مسائل السيولة التي أدت إلى الأزمة الحالية. وفي حين لا يمانع وفد بلده في تعليق تسليم اعتمادات الميزانية العادية غير المنفقة بصفة مؤقتة، مثلما حدث سابقا لمعالجة الصعوبات المالية داخل المنظمة، يجب أن تحدَّد بوضوح مدة أي تعليق من هذا القبيل. ولا تمانع سنغافورة أيضا في تجديد موارد الحساب الخاص كي يتسنى استخدامه إلى جانب صندوق رأس المال المتداول لمعالجة مشاكل السيولة في الميزانية العادية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الحفاظ على رصيد احتياطي نقدي كاف في الحساب الخاص، الذي ينبغي تجديد موارده في أعقاب حدوث عمليات سحب كبيرة منه. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إعادة المبلغ ٦٣,٢ مليون دولار الذي سُحب من الحساب منذ عام ٢٠١٣.

٩٢ - وينبغي أن يُدرس عن كثب المقترح الداعي إلى إدارة الأرصدة النقدية لبعثات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة، مع الحفاظ على الأرصدة في صناديق مستقلة لكل بعثة. فهذا الترتيب لن يفرض عبئا ماليا إضافيا على الدول الأعضاء وسيتيح حلا جزئيا للامتناع الانتقائي والمتعمد عن دفع المساهمات لبعثات محددة. وهي ممارسة تتعارض مع موقف الجمعية العامة المتمثل في أن جميع بعثات حفظ السلام ينبغي أن تُعامَل معاملة متساوية وغير تمييزية فيما يتعلق بالترتيبات المالية والإدارية. وليس من العدل أن نتوقع من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أن تواصل تقديم وحدات بينما لا تُرد لها التكاليف في حينها. ويجب اتخاذ تدابير لمعالجة الحالة المالية للمنظمة في أقرب فرصة، قبل أن تزداد هذه الحالة سوءا.

٩٣ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الحالة المالية للأمم المتحدة معقدة. فالمشاكل الحالية هي نتاج عدم تقديم مدفوعات من دول أعضاء شتى، معروفة للجميع. ويؤيد وفد بلده عمل الأمين العام مع تلك الدول الأعضاء لكفالة عدم إجبار البلدان التي تدفع مساهماتها بأمانة على أن تدعم ماليا الدول التي توجد عليها متأخرات. ومع أن جميع المؤشرات الأربعة التي تُستخدم لتقييم الحالة

المالية للمنظمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سليمة، ازدادت مشاكل السيولة سوءاً في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يتطلب من الأمين العام اتخاذ تدابير مبتكرة. وتطرح المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام التي أُنهيت، وكذلك التأخر في رد التكاليف لهذه البلدان من قبَل الأمم المتحدة، تحديين رئيسيين أيضا.

٩٤ - وينبغي للجنة أن تتوصل إلى قرارات بشأن مقترحات الأمين العام بتوافق الآراء. فمعظم هذه المقترحات يُقصد بها معالجة أعراض الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة لا أسبابها الجذرية، وهي المتأخرات الضخمة على عدد من الدول الأعضاء. والاتحاد الروسي ليس مقتنعا بأن توصيات اللجنة الاستشارية ستمكّن المنظمة من وضع حلول طويلة الأمد لمعالجة هذا السبب.

٩٥ - **السيد هلال** (المغرب): قال إن الدول الأعضاء يجب أن تتخذ تدابير استثنائية لمعالجة الحالة المالية الخطيرة وغير المسبوقة التي تواجه الأمم المتحدة وذلك من أجل تمكين قوات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة من الوفاء بمسؤولياتها. ويجب على اللجنة، مثلما طلب الأمين العام مرونة أكبر في إدارة الموارد، أن تبدي مرونة في مداولاتها بشأن مقترحاته، بما في ذلك باتخاذ قرارات بأصوات أغلبية بسيطة بدلا من توافق الآراء، حسب الاقتضاء. وفي حين يخضع الأمين العام للمُساءَلَة أمام الدول الأعضاء، فإن الدول الأعضاء مسؤولة عن توفير الموارد اللازمة له لإدارة المنظمة.

٩٦ - **السيد منير** (باكستان): قال إن إجراءً جماعياً وعاجلاً يجب اتخاذه لمعالجة الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة، نظرا لأن توقُّع أن تنجز المنظمة المزيد بموارد أقل هو توقّع واهٍ. فالتنفيذ الناجح لإصلاحات الأمين العام سيتطلب مساهمات مالية يمكن التنبؤ بها وكافية. وتواجه عمليات حفظ السلام حالات نقص شديد في النقدية، تجبر المنظمة على الامتناع عن تقديم مدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وفي الواقع، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، كان مبلغ قدره ٢٦٥ مليون دولار مستحقا لهذه البلدان، الأمر الذي يجعلها فعليا ممولة رئيسية لعمليات حفظ السلام. وهذه المدفوعات المتأخرة تعوق نشر وحدات جديدة إلى عمليات السلام؛ وتحرم البعثات من أصول وقدرات شديدة التخصص، بما في ذلك الطائرات المروحية، والمستشفيات المجهزة بالمعدات الطبية المناسبة، والأشغال الهندسية، والتخلص من الذخائر المتفجرة وإزالة الألغام؛ وتثني البلدان النامية عن المساهمة بقوات.

٩٧ - وتحتل الأمم المتحدة مكانةً تؤهلها لتعزيز مُثُل السلام والأمن والرخاء في سياق اشتداد النزاعات والتحديات. ولذا يجب على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها. وإضافة إلى ذلك، ستساعد إدارة الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة على معالجة مشاكل السيولة التي تواجهها المنظمة وتكفل تسوية المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في حينها. وتؤيد باكستان أيضا المقترح الداعي إلى إصدار رسائل إشعار بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بفترة الميزانية الكاملة التي تعتمدها الجمعية العامة. وينبغي إعادة الأموال غير المنفقة في حسابات عمليات حفظ السلام إلى الدول الأعضاء بالكامل، وينبغي أن تُدفع بالكامل المبالغ المستحقة للدول الأعضاء فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام المنتهية. ويتوقع وفد بلده أيضا أن يسفر التحول إلى فترة ميزانية قائمة على أساس سنة واحدة عن منهجية للميزانية أكثر فعالية، مما يمكّن من تحديد التكاليف تحديدا أدق نتيجة لاستخدام معدلات شواغر واقعية بدرجة أكبر ومستويات أعلى من الموظفين.

٩٨ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إن الدول الأعضاء تولي أهمية كبيرة للسلامة المالية للأمم المتحدة. وستطلب اليابان توضيحا لجملة أمور منها مقترح الأمين العام الذي يدعو إلى السماح بالاقتراض فيما بين بعثات حفظ السلام العاملة، مع الحفاظ على أرصدة في صناديق خاصة لكل بعثة. ونظرا للوقت المحدد المخصص للجزء الثاني من الدورة المستأنفة، ستركز اللجنة على المقترحات المتصلة بتمويل عمليات حفظ السلام.

٩٩ - **السيد فيلدمان** (البرازيل): قال إن البرازيل، بوصفها داعية منذ أمد طويل إلى إصلاحات الأمين العام، تعتقد أن الأمم المتحدة يجب تهيئتها للنهوض بالدور الملقى على عاتقها. وقد أيّد وفد بلده الأخذ بنهج فترة للميزانية العادية قائمة على سنة واحدة لصالح تعزيز انضباط الميزانية. وأيد أيضا مقترحات الأمين العام الرامية إلى تعزيز هيكل الأمانة العامة وإجراءاتها من أجل تحسين فعالية المنظمة وكفاءتها تحسينا ملموسا.

١٠٠ - وفي حين أيدت الجمعية العامة إصلاحات الأمين العام الإدارية والمتعلقة بالميزانية، وتم الآن تنفيذ العديد منها، فقد أوضحت الجمعية أن هذه الإصلاحات يجب ألا تتعدى على اختصاصات الدول الأعضاء. وفي الواقع، قررت الجمعية، في قرارها ٧٢/٢٦٦، قرارا قطعيا بعدم تغيير آليات السلطات الإدارية التقديرية ومستوياتها

المتاحة للأمين العام. وطالبت، بالأحرى، تقديم تقييم لتلك الآليات والمستويات للنظر فيها أثناء دورتها الثالثة والسبعين، أخذا في الاعتبار أن هناك آليات قائمة فعلاً تمكّن الأمين العام من ممارسة سلطة تقديرية محدودة فيما يتعلق بالميزانية. وقد تجاهل الأمين العام في تقريره (A/73/809) هذه الولاية وتجاوزها على السواء: فقد سعى، بدلا من تقديم تقييم للآليات القائمة لممارسة السلطة التقديرية بشأن الميزانية، إلى الحصول على سلطة تقديرية كاملة للأمانة العامة بشأن الميزانية. وهذا المقترح يتجاوز طلب الحصول على سلطة محدودة لنقل الموارد بين أبواب الميزانية العادية وداخلها، الوارد في تقريره عن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تحسين وتبسيط عملية تخطيط البرامج والميزنة (A/72/492/Add.1). ففي ظل النظام المقترح في التقرير الحالي، ستقتصر مسؤولية الدول الأعضاء على تحديد سقف عام للميزانية؛ ولن تكون لها سلطة تحديد مستوى الموارد لفرادى بنود الميزانية. وهذا الترتيب سيقوّض النظام الرقابي الراسخ المنصوص عليه في المادة ١٧ من الميثاق بمنحه كيانا حافلاً بنقص الشفافية وعدم الإنصاف في التمثيل الجغرافي استقلالية ذاتية تقريبا فيما يتعلق بالميزانية. وعلى العكس من مزاعم الأمين العام، فإن منهجية المنظمة المتعلقة بالميزانية وإطارها التنظيمي لم يعف عليهما الزمن، والميثاق ليس سببا لأوجه الضعف الهيكلي في منهجية الميزانية، بل هو بالأحرى مصدر قوة للأمم المتحدة.

١٠١ - والنهج الانتقائي الذي يتبعه الأمين العام فيما يتعلق بإصلاح الميثاق أمر مؤسف. وتود البرازيل أن تعرف ما إذا كان قد رأى أنه ينبغي إصلاح مواد أخرى، من بينها المادتان ٢٣ و ٥٣، وكيف يرى ذلك. وتود البرازيل أن تعرف أيضا سبب عدم تناول الأمين العام، في التقرير الحالي، أحد الأسباب الجذرية للصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة، وهو نسبة موارد الميزانية العادية المخصصة لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها، التي زادت إلى أكثر من ٢٠ في المائة في السنوات العشرين السابقة. ومن المرجح أن تُلحق المقترحات الواردة في التقرير ضرراً بالمنظمة أكبر مما تحققه لها من نفع. ويتطلع وفد بلده إلى التواصل مع الدول الأعضاء، لا سيما البلدان الزميلة المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بشأن تدابير لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة.

١٠٢ - **السيد فو** داوبينغ (الصين): قال إن الموارد المالية هي أساس حوكمة الأمم المتحدة. والحالة المالية السليمة أساسية لتمكين المنظمة من الوفاء بواجباتها ووظائفها، ولكفالة تنفيذ الإصلاحات. وتثني الصين على الأمين العام لجهوده الرامية إلى تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة.

١٠٣ - ولا يمكن معالجة نقص السيولة، الذي يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه ميزانية الأمم المتحدة، إلا إذا أوفت الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق بدفع اشتراكاتها المقررة في حينها وبالكامل. وحتى أكثر الإصلاحات فعالية من حيث التصميم لن تحل المشكلة إذا لم تدفع الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي توجد عليها متأخرات كبيرة، المستحقات عليها في حينها. وتدعو الصين جميع الدول الأعضاء، لا سيما تلك القادرة على ذلك، إلى دفع مساهماتها المقررة في حينها وبالكامل ودون شروط كبادرة دعم للأمم المتحدة وللإصلاحات.

١٠٤ - وينبغي أن تكون المبادرات الرامية إلى تحسين الحالة المالية للمنظمة متماشية تماما مع روح الميثاق وينبغي أن تكون مدفوعة بالدول الأعضاء، بدون فرض عبء مالي إضافي على الدول. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تأخذ إصلاحات منهجية إعداد الميزانية العادية في الاعتبار التام آثار فترة الميزانية التي تقوم على سنة واحدة، المقرر العمل بها في عام ٢٠٢٠ على أساس تجريبي. وينبغي التخطيط للإصلاحات وتحديد أولوياتها بشكل شامل، وينبغي أن ترمي إلى معالجة المشاكل القائمة بدون إدخال مشاكل جديدة، وينبغي أن تعزز الانضباط المالي وتحسّن أداء الميزانية العام.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى (تابع)

بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة (تابع) (A/73/352/Add.9 و A/73/498/Add.9)

١٠٥ - **السيد راماناتان** (المراقب المالي): قال، في سياق عرضه تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة ومجلس الأمن في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى فيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة (A/73/352/Add.9)، إن التقرير يتضمن، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ باء، مقترح ميزانية كاملة للبعثة، تأخذ في الاعتبار أحدث التطورات في منطقة البعثة وتجُبّ الطلبات السابقة لسلطات الالتزام التي قُدمت من أجل البعثة.

١٠٦ - والاحتياجات المقدّرة للبعثة للفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ تبلغ ٥٧,٩ مليون دولار، وتتألف من نفقات مقدّرة تبلغ ٦٠٠ ١٧١ دولار لعام ٢٠١٨ واحتياجات مقترحة تبلغ ٥٧,٧ مليون دولار لعام ٢٠١٩. وتوفر الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٩ ما يلزم لنشر ما يصل إلى ٧٥ مراقباً من مراقبي الأمم المتحدة، و ٦٩ وظيفة لموظفين دوليين، و ٦٩ وظيفة لموظفين وطنيين، وخمسة موظفين تقدمهم الحكومات، وطائرة واحدة ثابتة الجناحين، وطائرة مروحية واحدة؛ وحيازة وصيانة مركبات مدرّعة؛ والخدمات الطبية؛ وحيازة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتضمن الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٩ أيضا موارد من أجل استئجار سفينة بحرية لتوفير حيّز لمكتب ومكان للإقامة لفترة قصيرة، ولاستئجار مرافق أرضية وتجديدها وتحسينها أمنيا بعد العثور على أماكن إقامة طويلة الأجل.

١٠٧ - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/73/498/Add.9)، فقال إنه نظرا لبطء وتيرة نشْر البعثة والتحديات المتعلقة باستقدام موظفين لها، ينبغي للأمين العام أن يعجّل بعملية النشْر. وعلاوة على ذلك، نظرا لوتيرة فترة بدء تشغيل البعثة، على النحو الذي ينعكس في المستوى الفعلي للإنفاق، توصي اللجنة الاستشارية بخفض قدرة ٢ في المائة، أو مليون دولار تقريباً، في الاحتياجات المقترحة تحت بند التكاليف التشغيلية. وتعتزم اللجنة الاستشارية إعادة تقييم الاحتياجات من الموظفين والتكاليف التشغيلية في سياق مشاريع الميزانية اللاحقة. وإضافة إلى ذلك، تخشى اللجنة الاستشارية من أن المقترح الداعي إلى ترحيل جزء غير مُستخدم من المبلغ المأذون به في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ للوفاء بالمصروفات غير المتوقعة والاستثنائية إلى عام ٢٠١٩ لا يتماشى مع هذا القرار. ولذا توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يراعي الحدود والأحكام التي حددتها الجمعية.

مسائل أخرى

١٠٨ - **الرئيس:** قال إن اللجنة قد وافقت بتوافق الآراء، في جلستها الثانية والثلاثين، على أن ترجئ إلى دورتها الرابعة والسبعين النظر في نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (انظر A/C.5/73/SR.32، الفقرات ٤ و ٥ و ٩)، وأن يبت المجلس، بعد مشاورات شاملة مع الدول الأعضاء، في مسألة إرجاء ذلك النظر إلى الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين أو إلى الجزء الأول من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة. وينبغي للوفود أن تُبلغ المكتب برأيها بشأن المسألة في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٥